

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة مشاريع



عنوان البحث

أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية
بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

عائض محمد القرني

إشراف/

د. الفصيل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2024

الاهداء:

اود ان اهدي هذا العمل لوالدي وزوجتي على ما لقيته من دعم وتشجيع ومساندة خلال مرحلة دراستي للماجستير بجامعة العريقة ميدأوشن سائلاً المولى عز وجل ان ينفع بما تعلمته وان أكون عوناً لزملائي وأعضاء فريقى لعكس ما تعلمناه على ارض الواقع وان أسهم في المشاريع الحالية المناطة بي لدفع عجلة التنمية ولتحقيق رؤية وطننا الغالي.

الشكر والتقدير:

كل الشكر والعرفان لـ أعضاء هيئة التدريس بجامعةتنا الحبيبة وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة الأستاذ ناصر بن إبراهيم المحيميد ورئيس الجامعة د. محمد احمد، ونائب رئيس الجامعة د. يوسف نتيغه، ومشر في البحث العلمي د. فيصل عبد الحميد، د. فايز جراد، ولكل أعضاء هيئة التدريس والذين تعلمت منهم الكثير خلال مرحلة دراستي لمقررات الماجستير في إدارة المشاريع، كذلك الشكر موصول لزملائي الطلاب من خلال تعاونهم الدائم خلال مرحلة الدراسة وزملائي بهيئة الزكاة والضريبة والجمارك ووزارة النقل والخدمات اللوجستية وممثلي شركات النقل والقطاع اللوجستي بما اثروا بحثي العلمي والاستبيانات خلال اعداد بحث التخرج فللجميع مني الدعاء والشكر والعرفان على دعم الجميع سائلاً المولى ان ينفع به وأن يكون عوناً لمن يأتي بعدي في استكمال وتطوير تنمية التجارة الالكترونية.

تركزت دراساتي لبحث التخرج " أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية ب المملكة العربية السعودية " في تسليط الضوء على تنمية التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية عبر تحسين وتطوير الإجراءات الجمركية حيث تلعب الجمارك وجهات حدودية أخرى دوراً حاسماً في حركة إرساليات التجارة الإلكترونية بما تخدم التجارة الإلكترونية كمحرك للابتكار وتوفر فرصاً ضخمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز الابتكار وإدخال أنماط جديدة للتجارة وإحداث فرص جديدة للعمل وريادة الأعمال.

حيث تتمحور مشكلة الوضع الراهن على بعض التحديات والعوائق التي تحد من تسهيل وتسريع الفسخ الجمركي لإرساليات التجارة الإلكترونية والشحن السريع من خلال المنافذ الحدودية والتي سعت بأن تكون ضمن نطاق العمل الجمركي بالمنافذ الحدودية بالمملكة العربية السعودية وتحديداً بمطار الملك خالد الدولي بالرياض محل الدراسة وسعت بحصر أبرزها مثل تأخر فسح الشحنات بسبب نقص معلومات الشحنة مما يؤدي الى ارتفاع التكلفة التشغيلية للإرساليات، اختلاف التسعيرة المصرحة للمنتجات عند وصولها للجمارك، عدم القدرة على تتبع حالة الإرسالية كونها تمر بعدة جهات وإجراءات تبقي العميل في حالة ترقب وانتظار طوال فترة سير الإرسالية، الحد من مواقع التسوق المحتملة وفق تصنيف وامثال التجارة الالكترونية السعودي ، حيث تم تسليط الضوء في دراساتي الحالية على كيفية تحسينها وتطويرها وفق أفضل الممارسات العالمية والحلول المبتكرة لتنمية التجارة الإلكترونية.

وإشارة الى ما تم العمل عليه من اهداف للدراسة وبحث التخرج لـ أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية ب المملكة العربية السعودية من خلال طرح الهدف الرئيسي لآلية تنمية التجارة الإلكترونية والتطرق للأهداف الفرعية المنبثقة منه كإعادة هندسة الإجراءات الجمركية، توقيع اتفاقيات التبادل التجاري للتجارة الالكترونية للدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية مع الجمارك السعودية، تطوير الربط التقني مع الجهات ذات العلاقة لخدمة تتبع الشحنات تحت منصة موحدة لكسب رضا المستهلك النهائي، الربط التقني مع منصات التسوق الالكتروني وشركات النقل اللوجستي لتسريع عمليات الفسخ الجمركي والقضاء على عمليات التهريب الضريبي، وكذلك حوكمة سرية البيانات مع الجهات ذات العلاقة لتفادي استغلالها من قبل بعض المواقع المحتملة وتصنيف المواقع الالكترونية للتسوق وفق ضوابط الامتثال السعودي للتجارة الالكترونية.

لذا تم عمل استبيانات لقياس مدى ملائمة ما تم طرحه من اهداف وحلول للدراسة على عينة من مدراء مشاريع التطوير بهيئة الزكاة والضريبة والجمارك ووزارة النقل والخدمات اللوجستية وبعض شركات النقل اللوجستي. عليه تم استنتاج مدى قابلية الحلول المقترحة من ربط الجهات ذات العلاقة للخدمات التي تم اقتراحها لزيادة الشفافية وكسب رضا عملاء التجارة الالكترونية بالمملكة حيث تم تأييد وملائمة آلية تتبع الشحنات في منصة موحدة تحت مظلة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وتوسيع نطاق الاتفاقيات الدولية مع الدول الأعضاء بمنظمة الجمارك العالمية، حيث اجمع المشاركون على تبني ومواصلة الارتقاء بمؤشر الأداء اللوجستي للمملكة من الترتيب الحالي 38 الى مصاف الـ 10 مراكز الأولى وبأن هذه احدى مؤشرات وزارة النقل والخدمات اللوجستية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال المرحلة القادمة بمشية الله والذي سوف يكون التقرير القادم لمؤشر الأداء اللوجستي LPI بحلول السنة القادمة 2025 وان تنعكس مجهودات جميع القطاعات لتحقيق المستهدفات ورؤية المملكة العربية السعودية

فهرس المحتويات:

أ	الاهداء
ب	شكر وتقدير
ج	قائمة الجداول
د	مستخلص الدراسة
6	الفصل الأول: مدخل الدراسة
7	1.1 مقدمة الدراسة
8	2.1 مشكلة الدراسة
9	3.1 أهمية الدراسة
10	4.1 اهداف الدراسة
11	5.1 تساؤلات الدراسة
12	6.1 فرضية الدراسة
13	7.1 النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
14	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
15	1.2 مقدمة
16	2.2 المبحث الأول: الدراسات المحلية
16	3.2 المبحث الأول: الدراسات الاجنبية
17	4.2 ما تميزت به الدراسة الحالية
18	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
19	1.3 مقدمة
19	2.3 منهجية الدراسة
19	3.3 مجتمع الدراسة
20	4.3 حدود الدراسة
21	5.3 أدوات الدراسة
22	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
23	1.4 مقدمة
24	2.4 تحليل البيانات
29	3.4 نتائج الدراسة
32	4.4 التوصيات
33	5.4 المراجع
34	6.4 الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان جدول الدراسة	رقم الصفحة
1-4	توزيع العينة حسب الفئة العمرية	24
2-4	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	25
3-4	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	26
4-4	توزيع العينة حسب عدد موظفي المنشأة	27
5-4	توزيع العينة حسب المجال الوظيفي	28
6-4	المحور التشريعي ونتائج الاستبيان	29
7-4	محور التطوير التقني ونتائج الاستبيان	30
8-4	المحور التنظيمي والتشغيلي ونتائج الاستبيان	31

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان شكل الدراسة	رقم الصفحة
1-4	توزيع العينة حسب الفئة العمرية	24
2-4	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	25
3-4	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	26
4-4	توزيع العينة حسب عدد موظفي المنشأة	27
5-4	توزيع العينة حسب المجال الوظيفي	28

الفصل الأول

مدخل الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة:

أسهمت رقمنة سلاسل التوريد الدولية والتجارة الإلكترونية عبر الحدود الى دفع النمو الكبير في حجم إرساليات صغيرة يتم اقتنائها مباشرة عن طريق المستهلك عبر الانترنت من خلال مما أدى الى ثورة في قطاع التجزئة وغيرها من السلع الاستهلاكية مما أسفر عن نقلة كبيرة في أنماط الشراء، وعن مطالبة متزايدة من القطاع والمستهلكين بسرعة تسليم الإرساليات مع ظهور احتمالات جديدة وطرق للتعامل مع متغيرات سلاسل التوريد الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

حيث تلعب الجمارك وجهات حدودية أخرى دوراً حاسماً في حركة إرساليات التجارة الإلكترونية تخدم التجارة الإلكترونية عبر الحدود كمحرك للابتكار وتوفر فرصاً ضخمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز الابتكار وإدخال أنماط جديدة للتجارة وإحداث فرص جديدة للعمل وزيادة اتجاهات استهلاكية جديدة. وهنا يكمن الدور المحوري والذي اود تسليط الضوء عليه لتحسين وتطوير الإجراءات الجمركية حيث تتمتع إدارات الجمارك بصلاحيات مهمة لا تتوفر لدى أي جهة حكومية وهي صلاحية إرسالية السلع والإرساليات الواردة والصادرة والعبارة كذلك دور السلطة الممنوحة للجمارك في تسريع عمليات فسخ الإرساليات في المنافذ الحدودية، حيث بلغ سوق التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية 19.3 مليار ريال سعودي في عام 2021، أي ما يقارب 6% من إجمالي سوق التجزئة البالغ 347.2 مليار ريال سعودي، ومن المتوقع أن يصل نموه إلى 34.7 مليار ريال سعودي بحلول عام 2026.

2.1 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة دراستي والتي أود تسليط الضوء عليها من خلال بحث التخرج لـ أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية عبر تذليل التحديات والعوائق التي تحد من تسهيل وتسريع الفسخ الجمركي لإرساليات التجارة الإلكترونية والشحن السريع من خلال المنافذ الحدودية والتي سعت بأن تكون ضمن نطاق العمل الجمركي بالمنافذ الحدودية بالمملكة العربية السعودية.

- إشارة للدراسات السابقة أود تسليط الضوء على الدراسة التي تمت عن طريق الأستاذ / صلاح العتيبي مدير المعرض السعودي للتسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية "و التي استعرضها في معرض المؤتمرات والمعارض في مدينة الرياض وتطرق فيها لحجم التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية وسبل تذليل العوائق للتجارة الإلكترونية عبر الحدود بين الجهات الحكومية ذات الصلة ومن ضمنها الإجراءات الجمركية وتسهيل عمليات الفسخ الجمركي للإرساليات بما يتماشى مع التطور الهائل للتجارة الإلكترونية بالعالم حيث تطرق للإحصائيات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والتي تمثل 36 ألف متجر إلكتروني معتمد على منصة "معروف" وأن أكثر القطاعات نجاحاً في التجارة الإلكترونية في السعودية هي منصات البيع، والتسويق الإلكتروني، والدعم اللوجستي، والمدفوعات الإلكترونية، مبيناً أن المملكة من أسرع دول العالم نمواً اقتصادياً، الأمر الذي سيساعد في نمو هذا القطاع الهام والحيوي، حيث من المتوقع ازدهار البيع في ظل التسهيلات المقدمة من لدن حكومة المملكة لتجار التجارة الإلكترونية.

- من خلال دراستي للوضع الراهن أود ان اتطرق لـ أبرز التحديات والعوائق التي تحد من تسهيل وتسريع الفسخ الجمركي لإرساليات التجارة الإلكترونية والشحن السريع من خلال المنافذ من خلال العوائق التالية:
 - عمليات الاحتيال المحتملة لبعض المنصات الإلكترونية.
 - مشاكل في بيانات المنتجات عند وصولها للجمارك وتكون مغايرة لما تم التصريح عنه عند تقديم البيان الجمركي من خلال شركات التخليص وشركات الشحن السريع.
 - اختلاف التسعيرة المصروفة للمنتجات عند وصولها للجمارك عن السعر الحقيقي للمنتجات والسلع والذي قد ينتج عنه تهرب ضريبي وتأخر في فسخ الإرساليات.
 - وصول إرساليات بمعلومات تواصل خاطئة لصاحب الإرسالية عند تقديم البيان الجمركي من شركات التخليص والشحن السريع والتي قد تحتوي على إرساليات محظورة وتسجل ضد مجهول ويتسبب بتعليق فسخ الإرسالية في المنافذ الحدودية.
 - ارتفاع تكليف الشحن على عمليات التجارة الإلكترونية الناتج عن تأخر تقديم معلومات البيان الجمركي من قبل شركات التخليص والشحن السريع الناقل للإرساليات والذي ينتج عنه تكبد للبضائع والإرساليات بالمنافذ الحدودية.
 - صعوبات تتبع الشحنات لصاحب الإرسالية حيث يعتبر التوصيل المنزلي من أهم الدوافع الرئيسية للنمو المتسارع واعتماد استخدام التجارة الإلكترونية.

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة وبحث التخرج لـ أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية حيث أن قطاع التجارة الإلكترونية يشهد نمواً ضخماً وإقبالاً كبيراً من قبل الأفراد والمستثمرين حيث حققت المملكة خلال الربع الأول من العام 2023م نمواً في مجال التجارة الإلكترونية بنسبة سنوية تتجاوز 32%، وبلغ إجمالي السجلات المصدرة 4093 سجلاً تجارياً مصدراً، مقارنةً بالربع الأول من العام الماضي 2022م، الذي بلغ إجمالي السجلات المصدرة 3499 سجلاً تجارياً.

تركز دراستي في تسليط الضوء على الأهمية العلمية بما يتماشى مع الأهمية التطبيقية والعملية للجهات ذات العلاقة انطلاقاً من الدور المحوري للجمارك السعودية والذي سعيت فيه لأن يكون بحثي في تطوير وتحسين الإجراءات الجمركية والتطرق لأفضل الممارسات العالمية والحلول المبتكرة للمساهمة في تطور سلاسل الامداد والإجراءات الجمركية لتعزيز نمو التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية وتلخيصها في أبرز النقاط من حيث الأهمية كالتالي:

- أهمية توعية عميل منصات التسوق الإلكترونية من خلال الجهات ذات العلاقة ممثلة في مجلس التجارة الإلكترونية التابع لوزارة التجارة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك وهيئة النقل لطرق الاحتيال الإلكتروني والتشهير بالمنصات التي تمارس الاحتيال الإلكتروني.
- أهمية تطوير آلية تتبع الشحنات للعميل وصاحب الارسالية لمعرفة حركة ارساليته وتفعيل الدور الرقابي للجهات ذات العلاقة لمتابعة وتقييم الجهات اللوجستية في توصيل الارساليات حسب المدة المحددة بكل شفافية للوصول للمستهدفات الطموحة للمملكة العربية السعودية.
- أهمية عقد ورش عمل تطويرية للجهات والشركات التي تعمل بالقطاع اللوجستي لمشاركتهم بالمبادرات والإجراءات التحسينية والتطويرية التي تقوم بها الجهات ذات العلاقة كهيئة الزكاة والضريبة والجمارك وهيئة النقل لضمان عدم مفاجتهم بأي اجراء على ارض الواقع دون اشعارهم مسبقاً لضمان انسيابية العمل في سلاسل الامداد وفسح الشحنات بالمنافذ الحدودية.
- أهمية التأكد من كفاءة الشركات اللوجستية من الناحية التشغيلية والتقنية بما يتماشى مع تطور الجهات الحكومية ذات العلاقة وتفعيل الدور التقني بدلاً عن الإجراءات اليدوية والتي تعيق حركة الارسالية.
- وضع مؤشرات أداء لكل من الجهات الحكومية والشركات اللوجستية التي تعمل في سلاسل الامداد اللوجستي لضمان قياس الأداء وفق معايير وضوابط محددة مسبقاً تتلاءم مع رؤية المملكة كونها مقرأً لوجستياً في المنطقة ولضمان رضا المستهلك النهائي.

4.1 أهداف الدراسة:

تكمن أبرز أهداف دراسة وبحث التخرج لـ أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية من خلال الهدف الرئيسي التالي:

■ تنمية التجارة الإلكترونية:

حيث يعد تعزيز منظومة أعمال التجارة الإلكترونية أحد أهداف برنامج التحول الوطني الداعم لتحقيق رؤية السعودية 2030، وذلك لأهمية التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة أن المملكة واحدة من أعلى 10 دول نمواً في مجال التجارة الإلكترونية بنسبة بلغت 17% خلال الربع الأول من عام 2023.

ومن خلال الهدف الرئيسي لتنمية التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية نتطرق للأهداف الفرعية المنبثقة والتي تسهم بدور فعال كـ أهداف فرعية وأبرزها التالي:

○ توقيع اتفاقيات التعاون التجاري مع الدول للتجارة الإلكترونية:

تسليط الضوء على دور "مجلس التجارة الإلكترونية التابع لوزارة التجارة" والذي يدعم رواد الأعمال الراغبين في التحول من التجارة الاعتيادية إلى التجارة الإلكترونية والذي يهدف إلى تعزيز موثوقية التجارة الإلكترونية وزيادة إسهاماتها في الاقتصاد الوطني، وتحفيز أنشطة التجارة الإلكترونية وتطويرها في المملكة وتوقيع اتفاقيات متبادلة مع الدول الأخرى لتسهيل التجارة عبر الحدود مع المملكة العربية السعودية.

○ تسهيل الإجراءات الجمركية:

حيث تسعى هيئة الضريبة والزكاة والجمارك لتسهيل عمليات فسخ الشحنات مما يسهم في عمليات تسريع وصول الشحنات للعملاء بشكل أسرع عبر مبادراتها المعلنة والتي تلعب دوراً محورياً في تنمية التجارة الإلكترونية.

○ تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية:

حيث تسعى هيئة الضريبة والزكاة والجمارك من خلال هذه المبادرة في تأجيل استحقاق الرسوم الجمركية والضريبة لشركات الشحن السريع لمدة شهر من تاريخ فسخ الشحنة مما يساعد شركات الشحن في سداد الرسوم والمستحقات بعد تحصيلها من العملاء حيث تمثل عملية الدفع عند الاستلام أحد أكبر العوائق لدى شركات الشحن وساعدت بشكل أكبر في توسع عمليات استقبال طلبات العملاء وتسليمها بسلاسة وسهولة.

○ حماية خصوصية بيانات العملاء لدى منصات التجارة الإلكترونية:

حيث يسعى "مجلس التجارة الإلكترونية التابع لوزارة التجارة" إلى حوكمة وتقنين البيانات المطلوبة لبيانات العملاء من المنصات الإلكترونية والذي يجري العمل عليه حالياً لحماية بيانات العملاء من العمليات الاحتيالية والدعائية لدى بعض المنصات الإلكترونية.

5.1 تساؤلات الدراسة:

أبرز تساؤلات دراسة وبحث التخرج لأثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية تلخص بالسؤال الرئيسي والمجوري التالي:

- ماهي الالية لتطوير تنمية التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية وفق أفضل الممارسات العالمية والطرق الإبداعية وجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً.

وانطلاقاً من السؤال الرئيسي ينبغي التطرق للأسئلة الفرعية والتي تسهم في معرفة الوضع الراهن وتحسين الأداء وفق طموحات ورؤية المملكة من الناحية اللوجستية والاقتصادية وتلخيصها بالأسئلة الفرعية التالية:

- كيفية القضاء على عمليات الاحتيال من بعض المنصات الإلكترونية التي تشارك بيانات الرسائل ومعلومات أصحاب الرسائل بشكل خاطئ مع شركات التخليص والشحن السريع لتفادي تقديمها للجمارك بشكل مغلوطة مما يسهم في تعثر فسخ الرسائل في المنافذ الحدودية.
- كيفية تطوير تتبع الشحنات من المنصات الإلكترونية لرحلة وصول الشحنة من بلد المنشأ الى تسليمها للعميل النهائي.
- كيفية تطوير الية الربط التقني المباشر مع شركات الشحن السريع ومنصات التجارة الإلكترونية لتفادي تقديم معلومات ناقصة ومضللة وتعقب المنصات المخالفة والمحتملة في نظام المخاطر بهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- حوكمة وتقنين المنشورات الدعائية من بعض المشاهير للمنصات الإلكترونية للحد من نشر دعايات لمنتجات مقلدة او لمنصات تصنف على انها غير رسمية وتمارس الاحتيال الإلكتروني.
- التطرق لاهم الاتفاقيات للتجارة الإلكترونية التي يسعى مجلس التجارة الإلكترونية التابع لوزارة التجارة بالتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لتوقيعها من الدول الأخرى لتسهيل وتيسير التجارة عبر الحدود وتحسين الإجراءات الجمركية لتسريع فسخ الشحنات ووصولها للعميل بشكل أسرع.
- كيفية حوكمة سرية البيانات للعملاء على منصات التجارة الإلكترونية ولضمان الاستخدام الأمثل لبيانات العملاء.
- كيفية تصنيف المنصات حسب تقييم واء العملاء لكل منصة عن طريق "مجلس التجارة الإلكترونية التابع لوزارة التجارة" بالتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عبر نظامها محرك المخاطر لضمان التنافسية ورفع مستوى تقديم الخدمات من المنصات الإلكترونية.

6.1 فروض الدراسة:

وفق الدراسة السابقة إطار المعايير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود لـ "منظمة الجمارك العالمية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك" تم التطرق لأهمية توقيع الاتفاقيات التجارية والجمركية بين الدول تحت مظلة منظمة الجمارك العالمية وتبادل الخبرات لتيسير التجارة عبر الحدود وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

كذلك تم التطرق لبعض الفرضيات من خلال مبادرات الجهات الحكومية كهيئة الزكاة والضريبة والجمارك ومركز التجارة الالكترونية، هيئة النقل العام، ووكالة الخدمات اللوجستية بوزارة النقل والتي تضمنت أبرز فرضيات دراسة وبحث التخرج لـ أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية كالتالي:

- فرضية توجه مجلس التجارة الإلكترونية التابع لوزارة التجارة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك لعقد الاتفاقيات للتجارة الإلكترونية مع الدول الأخرى لتسهيل وتيسير التجارة عبر الحدود.
- فرضية قيام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك من تحسين الإجراءات الجمركية للتجارة الإلكترونية وفق المبادرات المعلنة من قبل الهيئة لتنمية التجارة الإلكترونية مثل تأجيل تحصيل الرسوم واعتماد أجهزة الأشعة لكشف البضائع عبر خاصية الذكاء الاصطناعي AI لتسريع عملية الفسخ الجمركي.
- فرضية استقطاب المنصات الإلكترونية العالمية لتأسيس كيان ومستودعات إقليمية في المملكة العربية السعودية عبر وزارة النقل لتسهيل وصول المنتجات بشكل أسرع وضمن معايير المملكة.
- فرضية قيام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالتعاون مع هيئة النقل بتطوير وتحسين البنية التحتية للشحنات مع شركات الشحن السريع والتي تعمل تحت مظلة هيئة النقل وفق المبادرات المعلنة من هيئة النقل.
- فرضية استمرار مبادرة تأجيل استحصال الرسوم الجمركية والضريبة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لشركات الشحن السريع لشهر من فسخ الشحنة والذي ساعد بشكل مباشر في تسريع فسخ الشحنات وساعد شركات الشحن من التوسع في استقبال شحنات أكبر وحل مشكلة التدفقات النقدية لشركات الشحن إلى حين سداد تكلفة الشحنة عند تسليم الشحنة للعميل النهائي وتوسيع النطاق ليشمل جميع شركات الشحن السريع والخدمات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية.
- فرضية وضع ضوابط من مجلس التجارة الإلكترونية التابع لوزارة التجارة للدعاية والإعلان على المشاهير والمؤثرين للحد من تسويق المنتجات المقلدة والمنصات المحتالة وتصنيف المنصات وفق التغذية الراجعة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وكذلك التغذية الراجعة من العملاء ومستخدمي منصات التسوق الإلكتروني.

7.1 النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث:

أبرز المنطلقات النظرية لدراسة وبحث التخرج لـ أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية حيث تضمنت منطلقين كالتالي:

■ 1.7.1 أولاً منطلق نظرية الدراسات السابقة للتجارة الإلكترونية:

حيث تطرقت دراسة بعنوان "تأثير التجارة الإلكترونية العابرة للحدود في المملكة العربية السعودية" بتاريخ: 24 مايو 2023 لشركة مكاتفة بالتعاون مع شركة "كيرني" ومن أبرز ما تم تلخيصه لمضمون الدراسة بالنقاط التالية:

- الميزة السعرية التنافسية على نفس المنتجات بسبب الاختلافات في تكلفة ممارسة الأعمال التجارية.
- حجم سوق التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية 19.3 مليار ريال سعودي في عام 2021، أي ما يقارب 6% من إجمالي سوق التجزئة البالغ 347.2 مليار ريال سعودي، ومن المتوقع أن يصل نموه إلى 34.7 مليار ريال سعودي بحلول عام 2026.
- حصر أبرز العناصر التفضيلية لتنمية للتجارة الإلكترونية.
- أبرز التأثيرات السلبية للتجارة الإلكترونية على قطاع التجزئة التقليدية من حيث فقدان بعض الوظائف حيث ترجم تحول كل مليار من المبيعات المباشرة إلى مبيعات إلكترونية إلى فقدان 600 إلى 1600 وظيفة.

■ 2.7.1 منطلق نظرية الدراسة الحالية لـ تطوير التجارة الإلكترونية وتيسير التجارة عبر الحدود في المملكة:

حيث تم التركيز على دراسة الوضع الحالي وأبرز التحديات الحالية ودراسة أبرز المبادرات الحكومية لتطوير التجارة الإلكترونية للجهات ذات العلاقة بشكل رقمي وكذلك إبراز أفضل الحلول والمقترحات لتطوير التجارة الإلكترونية وتيسير التجارة عبر الحدود وفق أفضل الممارسات العالمية في التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية كالتالي:

■ تنمية التجارة الإلكترونية.

- توقيع اتفاقيات التعاون التجاري مع الدول للتجارة الإلكترونية.
- إعادة هندسة الإجراءات الجمركية.
- توسيع نطاق مبادرة تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية والضريبة لشركات الشحن السريع.
- حماية خصوصية بيانات العملاء لدى منصات التجارة الإلكترونية.
- آلية استقطاب المنصات الإلكترونية العالمية لتأسيس كيان ومستودعات إقليمية في المملكة العربية السعودية لتسهيل وصول المنتجات بشكل أسرع وضمن معايير المملكة.
- بتطوير وتحسين آلية تتبع الشحنات مع شركات الشحن السريع.
- تقنين ضوابط الدعاية والاعلان مع المشاهير والمؤثرين للحد من تسويق المنتجات المقلدة والمنصات المحتالة
- آلية توسع نطاق عملية تسجيل المنصات الإلكترونية وتتبع المواقع المحتالة لكسب ثقة العميل وتطوير منظومة التجارة الإلكترونية.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

1.2 مقدمة:

انطلاقاً من دور الإجراءات الجمركية في سلاسل الامداد وتيسير التجارة عبر الحدود اود تسليط الضوء على افضل الممارسات العالمية والأفكار الإبداعية لتطويرها حيث يكون دور الجمارك محورياً من الجانب الأمني ومن جانب آخر تلعب دوراً موازياً في تيسير التجارة عبر الحدود لما تتمتع به إدارات الجمارك من صلاحيات مهمة لا تتوفر لدى أي جهة حكومية وهي صلاحية فسخ الارساليات الواردة والصادرة والعابرة كذلك دور السلطة الممنوحة للجمارك في تسريع عمليات فسخ الارساليات في المنافذ الحدودية لذا تم تقسيم هذا الفصل الى دراسات محلية، دراسات اجنبية، وعليه تم التطرق بأهم ما تميزت به دراساتي الحالية والوقوف على الجوانب التحسينية والتطويرية لأهم مراحل سلاسل الامداد والتي من شأنها الاسهام في تنمية التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية.

2.2 الدراسات السابقة:

أبرز الدراسات السابقة للتجارة الإلكترونية وتأثيرها عبر الحدود في العالم تحت مظلة منظمة الجمارك العالمية وكذلك للتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية كالتالي:

■ 1.2.2 المبحث الأول: الدراسات المحلية لمعايير التجارة الإلكترونية وتأثيرها عبر الحدود:

- دراسة إطار المعايير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود لـ "منظمة الجمارك العالمية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك"

والتي تناولت إطار عمل منظمة الجمارك العالمية لمعايير التجارة الإلكترونية عبر الحدود (E-Commerce FoS) من مجلس منظمة الجمارك العالمية. وتحدد معايير التجارة الإلكترونية المبادئ والمعايير التي سيضمن تنفيذها دعم الجمارك لنمو التجارة الإلكترونية عبر الحدود، مع ضمان السلامة والأمن والمساهمة في تسهيل التجارة المشروعة.

- الدراسة الصادرة عن "مكاتفة" والتي بعنوان "تأثير التجارة الإلكترونية العابرة للحدود في المملكة العربية السعودية" بتاريخ: 24 مايو 2023 بالتعاون مع شركة "كيرني".

حيث تناولت الدراسة حالة التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، ودور التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، والتي تمثل حالياً 60% من مبيعات التجارة الإلكترونية حيث يرى قادة القطاع في منصات التجارة الإلكترونية المحلية أن الشركات العابرة للحدود لديهم ميزة سعرية على نفس المنتجات عالية الجودة بسبب الاختلافات في تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، إذ تبلغ نسبة زيادة تكلفة الخدمات المماثلة في الشركات المحلية 17% إلى 26% مقارنة بالشركات العابرة للحدود، وأشارت الدراسة إلى أنه بلغ سوق التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية 19.3 مليار ريال سعودي في عام 2021، أي ما يقارب 6% من إجمالي سوق التجزئة البالغ 347.2 مليار ريال سعودي، ومن المتوقع أن يصل نموه إلى 34.7 مليار ريال سعودي بحلول عام 2026.

■ 2.2.2 المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية لـ أتمتة الإجراءات الجمركية السنغافورية:

- دراسة تجربة الجمارك السنغافورية للتجارة الإلكترونية عبر المنصة الشبكية NTP

تناولت تجربة الجمارك السنغافورية تطوير إجراءات التجارة الإلكترونية وفسحها بشكل رقمي بالكامل حيث تعتبر هي الدولة الأولى التي تبنت وطبقت أتمتة إجراءات إرساليات التجارة الإلكترونية بشكل كامل مما نتج عنه الاستغناء عن معظم الإجراءات التي تعمل بها بقية الدول مثل إجراءات المنافست للإرساليات عبر الوكلاء الملاحين، اجراء تقديم البيان الجمركي عن طريق شركات التخليص، معاينة كامل الإرساليات جمركياً، الخ.. وذلك عبر تطوير منصتها الشبكية NTP والتي تعمل على الربط المباشر مع الجمارك المصدرة للسلع لجمهورية سنغافورة حيث بدأت مع الجمارك الصينية بشكل مباشر دون الحاجة للتعامل مع الوكلاء الملاحين وشركات التخليص الجمركي وكذلك لتسهيل وتيسير الإجراءات الجمركية على مستوردي ومصدري جمهورية سنغافورة مع الجمهورية الصينية، وتتبنى استكمال تجربتها مع دول أخرى مثل استراليا، أمريكا، اندونيسيا، هولندا.

■ 3.2.2 ما تميزت به الدراسة الحالية:

على الرغم من وجود بعض الدراسات والتجارب الدولية التي قد تطرقت بصورة مباشرة او غير مباشرة كونها لم تغطي بعض الجوانب المهمة في تيسير وتطوير التجارة الالكترونية وفيما يلي توضيح لما تميزت به الدراسة الحالية لبحث التخرج " أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية " كـ أبرز الجوانب التطويرية التي من شأنها دفع عجلة تنمية التجارة الالكترونية كـ التالي:

○ تناولها موضوع إعادة هندسة الإجراءات الجمركية عبر الربط التقني المباشر للجمارك السعودية مع شركات النقل السريع ومنصات التسوق الالكتروني للحصول على معلومات بيانات الشحنة وصاحب الارشالية قبل وصول الشحنة دون الحاجة لتقديم مانفست الارشاليات والبيان الجمركي من شركات التخليص الجمركي وشركات النقل السريع والوكيل الملاحي الجوي للإرشاليات لتفادي الأخطاء الحالية من نقص في معلومات صاحب الارشالية وتسعيرة الارشاليات للحد من حالات التهريب الضريبي عبر تفاوت التسعيرات عند تقديم البيان الجمركي بوضعه الحالي وتسجيل المنصات الالكترونية المخالفة في محرك المخاطر للجمارك السعودية وذلك لتقييم وتصنيف منصات التسوق الإلكترونية حسب الامتثال لضوابط التجارة الالكترونية بالمملكة.

○ توقيع اتفاقيات التعاون التجاري مع الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية لتبادل المعلومات وتغذية محرك المخاطر لتطوير اعتماديتها عليه لفسح الشحنات دون الحاجة لكشف البضائع بشكل يدوي لكامل الإرشاليات واعتماد المنصات ذات التصنيف الأعلى لوضع تسهيلات جمركية لها من تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية والضريبية كونها معتمدة ومصنفة ضمن ضوابط الامتثال بالمملكة العربية السعودية والدولة الموقعة لاتفاقية التبادل التجاري والاعفاءات الجمركية بشكل متبادل من الدول الأعضاء.

○ بتطوير وتحسين الية تتبع الشحنات من بدء شحنها من بلد المنشأ الى وصولها للجمارك السعودية ومراحل فسحها الجمركي وتخزينها لدى شركات الشحن السريع الى مرحلة توصيلها للمستهلك النهائي عبر منصة الجمارك السعودية لتفادي الوضع الحالي كون صاحب البضاعة يضطر الى تتبع شحنته من عدة منصات منها منصة التسوق الإلكتروني، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في مرحلة الفسخ، منصات الشحن السريع في مرحلة توصيل الارشالية وكل جهة تتأخر لسبب ما تلقي اللوم على تأخر الشحنات لدى الجمارك كما تم حصره من شكاوي العملاء في منصات التواصل وبالأخص أوقات الذروة والمناسبات العامة، لذا مقترح الدراسة تكون مرتبطة ببعضها في منصة موحدة لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

○ الاخذ بالاعتبار في إضافة بند مهم للربط التقني مع الجمارك السعودية بشكل مباشر وذلك عند استقطاب المنصات الإلكترونية العالمية لتأسيس كيان ومستودعات إقليمية في المملكة العربية السعودية عن طريق مجلس التجارة الالكتروني التابع لوزارة التجارة، ووزارة النقل والخدمات اللوجستية وذلك للعمل على رفع التصنيف ونسبة الامتثال للكيانات الإلكترونية التي تعمل بشكل مباشر من المناطق الاقتصادية بالمملكة لكسب ثقة العميل وتطوير منظومة التجارة الالكترونية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3 مقدمة:

انطلاقاً من دور الإجراءات الجمركية في سلاسل الامداد وتيسير التجارة عبر الحدود والعمليات التشغيلية للقطاع اللوجستي اود تسليط الضوء على اعتماديي للمنهج الوصفي للإجابة على التساؤلات والتحديات الحالية من الجهات ذات العلاقة والتي تعمل بالمجال اللوجستي وتشخص التحديات بواقعيه ملموسة من خلال عملهم اليومي والتركيز على معرفة ابعادها وحيثياتها للوصول للهدف المنشود لتطوير التجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية.

2.3 منهجية الدراسة:

اعتمدت على المنهج الوصفي الذي عرفه درويش، (2018، ص. 118) بأنه " دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة ما، وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، ويعتبر طريقة من التحليل والتفسير بشكل علمي منظم للوصول الى اعراض محددة لمشكلة معينة" حيث تم التركيز على عمل استبيانات تضمنت أبرز التساؤلات الواردة بالدراسة وتسليط الضوء على ابرز التحديات والمعوقات الحالية في التجارة الالكترونية بـ المملكة العربية السعودية.

3.3 مجتمع الدراسة:

سعيت من خلال دراسة وبحث التخرج " أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية في تحديد المجتمع اللوجستي المؤثر على عملية سلاسل الامداد والذي تم التركيز عليه بما يخص مجتمع الدراسة / عينة الدراسة على التالي:

■ 1.3.3 مجتمع الدراسة:

- القطاع: اللوجستي.
- المكان: مطار الملك خالد الدولي بالرياض
- الدولة: المملكة العربية السعودية.

■ 2.3.3 عينة الدراسة:

جرت العينة على 50 موظف ومتعامل من الجهات ذات العلاقة بالقطاع اللوجستي التي تم تلقي 28 استبيان مكتمل خلال فترة الاستبيان وعليها تم استكمال الدراسة بالعينة المشار اليها كوني سعيت خلال الاستبيان تحديد شريحة معينة من مدراء المشاريع وتطوير العمليات الرقمية وقطاع العمليات التشغيلية كونهم ملمين بمجريات العمل اللوجستي وتحدياته و رؤيته المستقبلية مما كان له الأثر الكبير في إثراء بحثي العلمي، حيث الفئة المستهدفة للاستبيان كانت من الجهات ذات العلاقة بالقطاع اللوجستي حسب التصنيف التالي للقطاعات والجهات التالية:

- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لمدراء المشاريع ومختصي تطوير الاعمال بالهيئة.
- وزارة النقل والخدمات اللوجستية لمدراء تطوير المناطق اللوجستية ومناطق الإيداع.
- شركات النقل السريع بعدد 2 مدراء للعمليات التشغيلية في القطاع اللوجستي وقطاع النقل البري والبحري والجوي.
- شركات المناولة الجوية بقرية الشحن اللوجستية بمطار الملك خالد الدولي بالرياض

4.3 حدود الدراسة:

سعت في جانب حدود دراسة وبحث التخرج " أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية ب المملكة العربية السعودية الى تلخيصها فيما يلي:

■ 1.4.3 الحدود المكانية:

- تم تطبيق حدود الدراسة المكانية في المنفذ الجمركي الجوي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض والتي تطرقت فيها الى تطوير وتحسين الإجراءات الجمركية ودورها في تنمية التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية.

■ 2.4.3 الحدود الزمانية:

- تم تطبيق حدود الدراسة الزمانية من خلال دراسة الوضع السابق والحالي لمبادرات الجهات ذات العلاقة بالقطاع اللوجستي بالمملكة العربية السعودية من سنة 2020 – 2024م
- عمل استبيان لعينة من مدراء مشاريع الجهات ذات العلاقة وتطوير الاعمال بالقطاع اللوجستي لسنة 2024م

5.3 أدوات الدراسة:

أبرز ادوات دراسة وبحث التخرج ل أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية ب المملكة العربية السعودية كالتالي:

- أبرز الطرق التي تم التطرق لها خلال الدراسة هي البحث من خلال تجارب سابقة عن طريق البحث عن دراسات ومقالات وتجارب سابقة لتطوير التجارة الالكترونية والتي تم تلخيصها في مراجع البحث.
- عمل استبيان موجه لمديري المشاريع في الجهات ذات العلاقة بالتجارة الالكترونية بالقطاع اللوجستي والجمركي بالمملكة العربية السعودية.
- الاطلاع على مبادرات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في تطوير وتحسين إجراءات الفسخ الجمركي لشحنات الشحن السريع والتجارة الالكترونية.
- الاطلاع على مبادرات وزارة النقل والخدمات اللوجستية في تطوير مناطق الإيداع والمناطق الحرة والاقتصادية لتنمية التجارة الإلكترونية.
- البحث لأفضل الممارسات العالمية وكون الجمارك السنغافورية رائدة في تطوير التجارة الإلكترونية على مستوى العالم حيث تم الاطلاع على " تجربة الجمارك السنغافورية للتجارة الالكترونية عبر المنصة الشبكية NTP " والتي جعلت من سنغافورة نموذجاً عالمياً في التجارة الالكترونية حسب تصنيف مؤشر الأداء اللوجستي LPI لعام 2023 والتي تعتمد عليه كل الدول كون التقرير يقيس أداء الجمارك وتقييم خدماتها الرقمية والاجرائية كل سنتين وتوضيح نقاط التحسن لكل دولة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1.4 مقدمة:

من خلال الاستبيان الذي تم العمل عليه في دراسة وبحث التخرج " أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية وتحديد المجتمع اللوجستي المؤثر على عملية سلاسل الامداد في مطار الملك خالد الدولي بالرياض والذي تم العمل عليه على عينة من الجهات ذات العلاقة بالفسح الجمركي للتجارة الالكترونية وارساليات النقل السريع والطرود البريدية من جهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ووزارة النقل والخدمات اللوجستية والشركات اللوجستية والنقل السريع وشركات مناولة البضائع والتخزين والعمليات التشغيلية بالمطار والاجابة على عدة تساؤلات اثرت محتوى بحثي العلمي والتي من شأنها تطوير وتحسن العمليات الجمركية واللوجستي في تنمية التجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية.

2.4 تحليل البيانات:

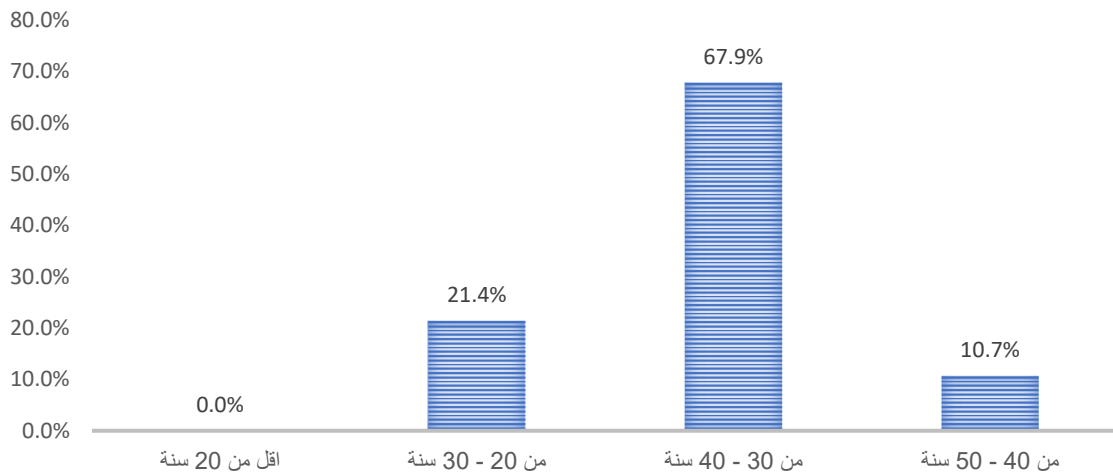
تم صياغة الاستبيان بناءً على تساؤلات الدراسة وكذلك التحديات الحالية والمتوقعة في القطاع اللوجستي والإجراءات الجمركي لفصح الارساليات وتحديات عينة من عملاء التسوق الالكتروني وتسليط الضوء على أبرز ما يواجه سلاسل الامداد والتسوق الالكتروني للتجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية:

1.2.4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية:

الجدول رقم (1-4) توزيع العينة حسب الفئة العمرية:

الفئة العمرية	عدد العينة	النسبة المئوية
اقل من 20 سنة	0	0.0%
من 20 - 30 سنة	6	21.4%
من 30 - 40 سنة	19	67.9%
من 40 - 50 سنة	3	10.7%
الدرجة الكلية	28	%100

العينة حسب الفئة العمرية



الشكل رقم (1-4) توزيع العينة حسب الفئة العمرية.

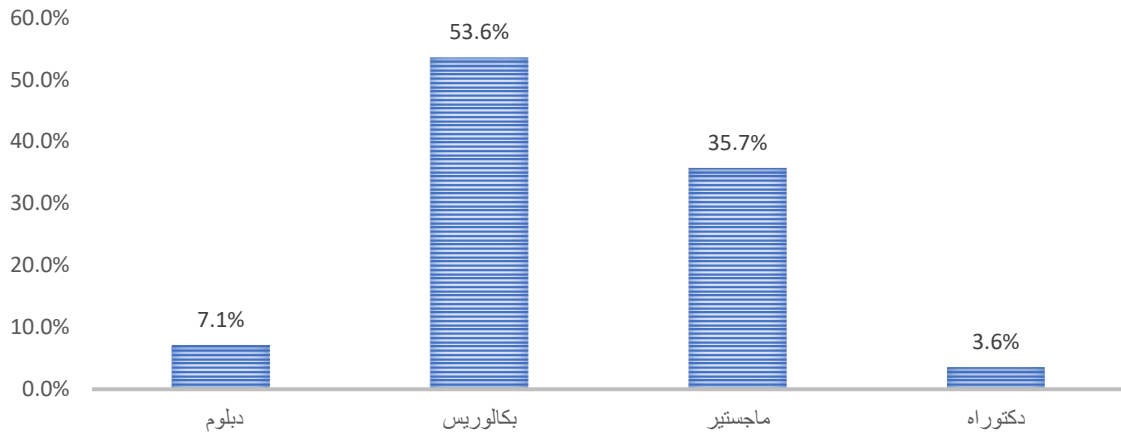
يتبين من الإحصائية والرسم البياني أعلاه: ان أكبر نسبة لعينة الفئة العمرية التي تعمل بالقطاع اللوجستي هي (من 40 - 30 سنة) حيث مثلت (67.9%) وكانت عينة الفئة العمرية (من 40 - 50 سنة) هي الأقل حيث مثلت (10.7%) مع ملاحظة عدم وجود فئة عمرية اقل من 20 سنة سجلت خلال عينة الاستبيان، ويعود ذلك لطبيعة العمل اللوجستي والتشغيلي لسلاسل الامداد بالمملكة العربية السعودية حيث اغلب الشركات تشترط الدبلوم فأعلى للعمل بالقطاع اللوجستي.

2.2.4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (2-4) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	عدد العينة	النسبة المئوية
دبلوم	2	7.1%
بكالوريوس	15	53.6%
ماجستير	10	35.7%
دكتوراه	1	3.6%
الدرجة الكلية	28	%100

العينة حسب المستوى التعليمي



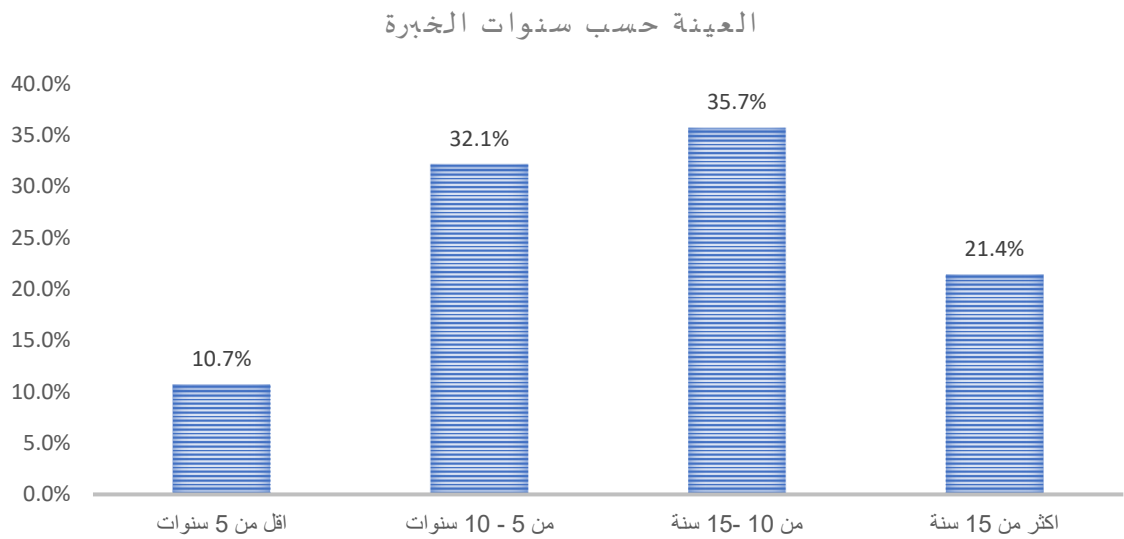
الشكل رقم (2-4) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

يتبين من الجدول أعلاه: ان أكبر نسبة للعينة حسب المستوى التعليمي التي تعمل بالقطاع اللوجستي هي (بكالوريوس) حيث مثلت (53.6%) وكانت العينة للمستوى التعليمي (دكتوراه) هي الأقل حيث مثلت (3.6%) ويعود ذلك لطبيعة عمل مطوري التقنيات ومطوري الاعمال والعمليات التشغيلية حيث تكون المستويات المطلوبة ما بين البكالوريوس والماجستير والتي مثلت النسبة الأعلى في عينة الاستبيان بمجموع نسبة (89.3%) من عينة القطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

3.2.4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

الجدول رقم (3-4) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة:

النسبة المئوية	عدد العينة	حسب سنوات الخبرة
10.7%	3	أقل من 5 سنوات
32.1%	9	من 5 - 10 سنوات
35.7%	10	من 10 - 15 سنة
21.4%	6	أكثر من 15 سنة
%100	28	الدرجة الكلية



الشكل رقم (3-4) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

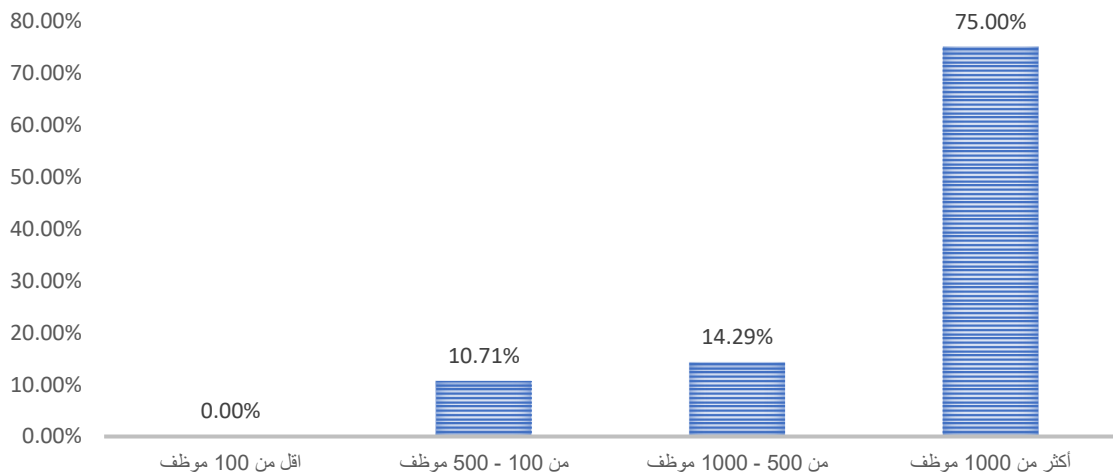
يتبين من الجدول أعلاه: ان أكبر نسبة للعينة حسب سنوات الخبرة التي تعمل بالقطاع اللوجستي هي (من 10 – 15 سنة) حيث مثلت (35.7%) وكانت العينة لسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) هي الأقل حيث مثلت (10.7%) من عينة القطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

4.2.4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد موظفي المنشأة لفئة الاستبيان:

الجدول رقم (4-4) توزيع العينة حسب عدد موظفي المنشأة لفئة الاستبيان:

النسبة المئوية	عدد العينة	حسب عدد موظفي المنشأة
0.0%	0	أقل من 100 موظف
10.7%	3	من 100 - 500 موظف
14.3%	4	من 500 - 1000 موظف
75.0%	21	أكثر من 1000 موظف
%100	28	الدرجة الكلية

العينة حسب عدد موظفي المنشأة لفئة الاستبيان



الشكل رقم (4-4) توزيع العينة حسب عدد موظفي المنشأة لفئة الاستبيان.

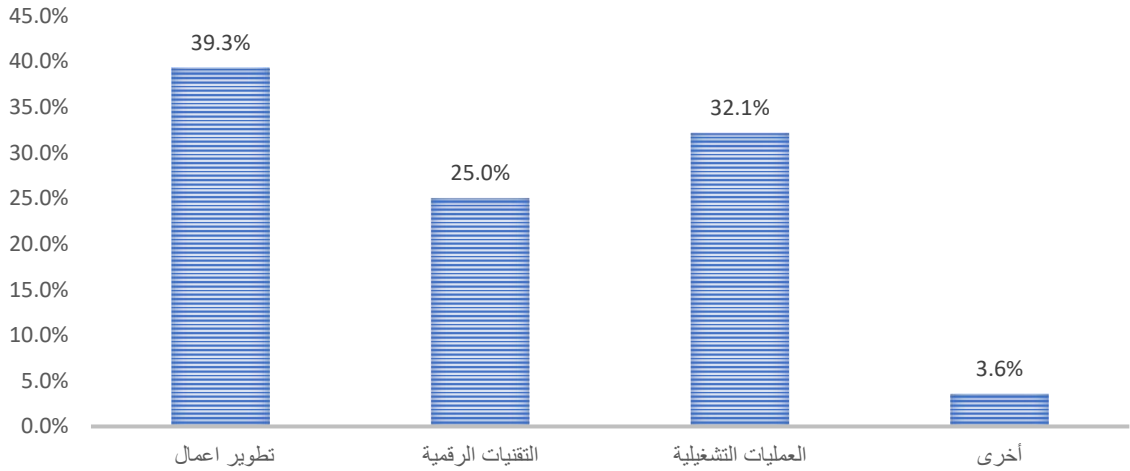
يتبين من الجدول أعلاه: ان أكبر نسبة للعينة حسب عدد موظفي المنشأة لفئة الاستبيان التي تعمل بالقطاع اللوجستي هي (أكثر من 1000 موظف) حيث مثلت نسبة (75%) من مجمل فئة الاستبيان، وكانت الفئة الأقل حسب عدد موظفي المنشأة لفئة الاستبيان لـ (من 100 - 500 موظف) حيث مثلت (10.7%) حيث اغلب مدراء المشاريع ومطوري الأعمال التشغيلية والمؤسسية التي شاركتني الاستبيان كانت من جهات صانعة للقرار كجهات حكومية وشركات عالمية بالقطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالمملكة العربية السعودية.

4.2.4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المجال الوظيفي:

الجدول رقم (4-5) توزيع العينة حسب المجال الوظيفي:

النسبة المئوية	عدد العينة	حسب المجال الوظيفي
39.3%	11	تطوير اعمال
25.0%	7	التقنيات الرقمية
32.1%	9	العمليات التشغيلية
3.6%	1	أخرى
%100	28	الدرجة الكلية

العينة حسب المجال الوظيفي



الشكل رقم (4-5) توزيع العينة حسب المجال الوظيفي.

يتبين من الجدول أعلاه: ان أكبر نسبة للعينة حسب المجال الوظيفي لفئة الاستبيان التي تعمل بالقطاع اللوجستي هي (تطوير الاعمال) حيث مثلت نسبة (39.3%) من مجمل فئة الاستبيان، وكانت الفئة الأقل حسب المجال الوظيفي لفئة الاستبيان لـ (أخرى – القطاع المالي) حيث مثلت (3.6%) حيث ركزت على استهداف الفئة الملمة والمسؤولة عن تطوير القطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض والتي لديها اطلاق واسع ومبادرات لتحقيق الأهداف والارتقاء بالقطاع اللوجستي بالمملكة العربية السعودية.

3.4 النتائج:

استناداً إلى ما تم تحصيله من نتائج الاستبيان لمنسوبي الجهات ذات العلاقة في القطاع اللوجستي وإدارة العمليات التنظيمية والتشغيلية للتجارة الالكترونية بمطار الملك خالد الدولي وقرية الشحن بالرياض في المملكة العربية السعودية أود تسليط الضوء على تصنيف أسئلة الاستبيان إلى 3 محاور رئيسية تنبثق منها تساؤلات الدراسة عبر المحاور الرئيسية التالية:

1.3.4 المحور التشريعي:

هنا سلطت الضوء على الجانب التشريعي لبعض الضوابط التي من شأنها المساهمة في رفع الامتثال لمنصات التسوق الالكترونية وكسب ثقة المستهلك النهائي والذي يسهم في تنمية التجارة الالكترونية. الجدول رقم (4-6) المحور التشريعي ونتائج الاستبيان:

المحاور الرئيسية	أسئلة الاستبيان ذات العلاقة	درجة الاستجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
المحور التشريعي	س / هل ترى ضرورة وجود آلية لتقييم وتصنيف منصات التسوق الالكتروني من الجهة الحكومية المعنية للحد من المنصات المحتملة لضمان التسوق الآمن عبر الانترنت؟	86.7%	10%	3.3%	0%
	س / هل ترى ضرورة حوكمة سرية بياناتك عن طريق جهة حكومية مختصة تدير آلية التحقق مع منصات التسوق الالكتروني؟	80%	16.7%	3.3%	0%
	س / هل ترى ان بعض منصات التسوق الالكتروني تستخدم بيانات اتصالك عبر الدعايات والاعلانات بشكل مزعج ومتكرر؟	56.7%	23.3%	16.7%	3.3%

نستنتج من خلال تساؤلات المحور التشريعي بالقطاع اللوجستي للتجارة الالكترونية بحسب عينة الاستبيان على اهم الاستنتاجات التالي:

- إجماع من عينة الاستبيان على وجود تحول ملحوظ ومتزايد على استخدام منصات التسوق عوضاً عن المحلات التجارية حيث مثلت نسبة (أوافق بشدة / أوافق) ما يقارب (96.7%) من استطلاع الرأي لدى العينة المختارة للقطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض.
- اتفاق تام من عينة الاستبيان على ضرورة حوكمة سرية البيانات عند التعامل مع منصات التسوق حيث مثلت نسبة (أوافق بشدة / أوافق) ما يقارب (96.7%) من استطلاع الرأي لدى العينة المختارة للقطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض وذلك عن طريق جهة حكومية لعمليات التحقق مثل نفاذ الوطني وغيرها من عمليات التحقق لضمان سرية بيانات عملاء المنصات الالكترونية بالمملكة.
- اتفاق اغلبية فئة الاستبيان حيث مثلت نسبة (أوافق بشدة / أوافق) ما يقارب (80%) من استطلاع الرأي لدى العينة المختارة للقطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض بضرورة وضع ضوابط من الجهات المعنية على منصات التسوق الالكترونية لحوكمة استخدام بيانات العملاء وسرية البيانات.

■ 2.3.4 محور التطوير التقني:

في جانب أهمية التطور التقني وامتدة الإجراءات لجميع الجهات ذات العلاقة بالقطاع اللوجستي وسلاسل الامداد للتجارة الالكترونية ركزت على معرفة قابلية الجهات ذات العلاقة في عملية التكامل التقني لضمان سلاسة سير الارساليات وتدفق العمليات التشغيلية عبر قنوات رقمية بشكل آنت وأسرع من الوضع الحالي لبعض الإجراءات بالقطاع اللوجستي.

الجدول رقم (4-7) محور التطوير التقني ونتائج الاستبيان:

المحاور الرئيسية	أسئلة الاستبيان ذات العلاقة	درجة الاستجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
محور التطوير التقني	س/ تأثير التقنيات الرقمية في تسريع عمليات التجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية؟	96.9%	3.1%	0%	0%
	س/ ضرورة وجود خدمة تتبع ارساليات التجارة الالكترونية في منصة موحدة من طلبها للشراء وحتى وصولها للمستهلك النهائي؟	78.1%	12.5%	6.3%	3.1%

استناداً على الاحصائيات أعلاه تؤكد نتائجها على ما قمنا بذكره في فصل الدراسات المعيارية لتجارب الدول ومن أبرزها النتائج التالية:

○ اجماع تام من فئة الاستبيان على ضرورة تحسين التقنيات الرقمية حيث مثلت نسبة (أوافق بشدة / أوافق) ما يقارب (100%) من استطلاع الرأي لدى العينة المختارة للقطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض، وعليه اذا نوكد أهمية الربط والتكامل لكل من البيان الجمركي بشكل آلي والاستغناء عن المنافست الجوي كما بالتجربة السنغافورية والتي تطرقت لها في الدراسات الأجنبية حيث ستسهم في تسريع عملية الفسح والحد من الأخطاء الحالية وعمليات التهرب الضريبي وتعطل الشحنات بالمنافذ بسبب عدم اكتمال البيانات والمعلومات والادخالات اليدوية الخاطئة.

○ اتفاق اغلبية فئة الاستبيان بضرورة تطوير خدمة تتبع الشحنات في منصة موحدة لكل الجهات ذات العلاقة في سلسة الامداد بالتجارة الالكترونية حيث مثلت نسبة (أوافق بشدة / أوافق) ما يقارب (90.6%) من استطلاع الرأي لدى العينة المختارة للقطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض والذي من شأنه الاسهام في رفع ثقة المستهلك النهائي للتعامل مع التسوق الالكتروني وتنمية التجارة الالكترونية بالمملكة.

3.3.4 المحور التنظيمي والتشغيلي:

هنا سلطت الضوء على الجانب التنظيمي والتشغيلي لبعض التحديات التشغيلية والتي من شأنها هز ثقة المستهلك النهائي بسبب تأخر وصول الشحنات عن طريق منصات التسوق، وشركات النقل السريع، والجهات الرقابية لفسح الشحنات.

الجدول رقم (4-8) المحور التنظيمي والتشغيلي ونتائج الاستبيان:

المحاور الرئيسية	أسئلة الاستبيان ذات العلاقة	درجة الاستجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
المحور التنظيمي والتشغيلي	س/ هل ترى وجود اقبال كبير على التسوق من منصات التسوق الالكترونية خلال الأعوام الماضية بدلاً عن التسوق من المراكز التجارية؟	90%	10%	0%	0%
	س/ هل ترى ان التسوق عبر المنصات الالكترونية اقل تكلفة من التسوق عبر المحلات في المراكز التجارية؟	60%	23.3%	13.3%	3.3%
	س/ هل ترى انه هناك تأخير في إيصال شحناتك خلال أوقات الذروة والاعياد عند تسوقك من متاجر التسوق الالكترونية؟	51.6%	22.6%	25.8%	0%

استنتاجاً من الاحصائيات أعلاه التي تؤكد نتائجها على ضرورة المحور التنظيمي والتشغيلي للتجارة الالكترونية عبر أبرز الاستنتاجات التالي من الاستبيان كما يلي:

- اتفاق كلي من عينة الاستبيان على وجود تحول ملحوظ ومتزايد على استخدام منصات التسوق عوضاً عن المحلات التجارية حيث مثلت نسبة (أوافق بشدة / أوافق) بنسبة (100%) من استطلاع الرأي لدى العينة المختارة للقطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض والذي يحتم ضرورة تطوير التجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية.
- إجماع على التوجه للتسوق الالكتروني بسبب قلة التكلفة مقارنة بالمحلات التجارية حيث مثلت نسبة (أوافق بشدة / أوافق) بنسبة (83.3%) من استطلاع الرأي لدى العينة المختارة للقطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض والذي يحتم ضرورة معرفة توجه عادات وتوجهات المستهلك النهائي للتجارة الإلكترونية وتطويرها لمواكبة احتياجات المجتمع وفق التوجه العالمي للتجارة الالكترونية.
- اتفاق بنسبة كبيرة على وجود ملاحظات على تأخر الشحنات بسبب المنصات وشركات الشحن السريع وجهات الفسح حيث مثلت نسبة (أوافق بشدة / أوافق) بنسبة (74.2%) من استطلاع الرأي لدى العينة المختارة للقطاع اللوجستي بمطار الملك خالد الدولي بالرياض والذي يحتم ضرورة تنظيم العمليات التشغيلية لمنصات التجارة وشركات النقل السريع للتجارة الإلكترونية بالمملكة لتنظيم التجارة الالكترونية.

4.4 التوصيات:

استناداً إلى ما تم تحصيله من نتائج الدراسات لأفضل الممارسات العالمية والبحوث والدراسات السابقة والاستبيانات التي قمت بها خلال مرحلة الدراسة وبحث التخرج لـ أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية اود تلخيص التوصيات التي توصلت إليها عبر النقاط التالية:

- **أولاً:** الربط والتكامل التقني مع الدول الأعضاء لكل من البيان الجمركي بشكل آلي والاستغناء عن المنافسة الجوي كما بالتجربة السنغافورية عبر منصتها الشبكية NTP والتي تطرقت لها في الدراسات الأجنبية حيث ستسهم في تسريع عملية الفسخ والحد من الأخطاء الحالية وعمليات التهرب الضريبي وتعطل الشحنات بالمنافذ بسبب عدم اكتمال البيانات والمعلومات والادخالات اليدوية الخاطئة.
- **ثانياً:** توقيع اتفاقيات التعاون التجاري مع الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية لتبادل المعلومات وتغذية محرك المخاطر لتطوير اعتماديتها عليه لفسح الشحنات دون الحاجة لكشف البضائع بشكل يدوي لكامل الإرساليات واعتماد المنصات ذات التصنيف الأعلى لوضع تسهيلات جمركية لها كونها معتمدة ومصنفة ضمن ضوابط الامتثال بالمملكة العربية السعودية والدولة الموقعة لاتفاقية التبادل التجاري والاعفاءات الجمركية بشكل متبادل من الدول الأعضاء.
- **ثالثاً:** تطوير اتفاقيات استقطاب كيانات المتاجر الالكترونية من خلال إضافة بند مهم للربط التقني مع الجمارك السعودية بشكل مباشر عند عملية شراء العميل والحصول على المعلومات اللازمة قبل وصول الشحنة لموقع المعاينة بالدائرة الجمركية وذلك عند تأسيسها مستودعات إقليمية من خلال الجهة المسؤولة وهي مجلس التجارة الالكتروني التابع لوزارة التجارة وذلك للعمل على رفع التصنيف ونسبة الامتثال للكيانات الإلكترونية لكسب ثقة العميل وتطوير منظومة التجارة الالكترونية.
- **رابعاً:** تطوير خدمة تتبع الشحنات في منصة موحدة لكل الجهات ذات العلاقة في سلسلة الامداد بالتجارة الإلكترونية عن طريق هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لرفع مستوى الشفافية وإعطاء الصلاحية للمستهلك النهائي من تتبع شحنته من منصة واحدة بدلاً عن تتبعها من عدة مصادر بالوضع الحالي.
- **خامساً:** تطوير آلية تصنيف المنصات حسب تقييم ولاء العملاء لكل منصة عن طريق "مجلس التجارة الإلكترونية التابع لوزارة التجارة" بالتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عبر نظامها محرك المخاطر لضمان التنافسية ورفع مستوى تقديم الخدمات من المنصات الإلكترونية.
- **سادساً:** تطوير آلية حوكمة سرية البيانات للعملاء على منصات التجارة الإلكترونية عبر جهة حكومية مصرحة وأنظمة متوفرة حالياً مثل خدمة التحقق من نفاذ، خدمة التحقق من أبشر، وغيرها من اليات التحقق مع المنصات الإلكترونية لضمان سرية بيانات العملاء والاستخدام الأمثل لبيانات العملاء وفق ضوابط وامتثال المملكة العربية السعودية.
- **سابعاً:** تطوير آلية حوكمة وتقنين النشرات الدعائية من بعض المشاهير للمنصات الإلكترونية للحد من نشر دعايات لمنتجات مقلدة او لمنصات تصنف على انها غير رسمية وتمارس الاحتيال الإلكتروني.

○

5.4 المراجع:

1.5.4 المراجع العربية:

أبرز المراجع العربية وطرق البحث التي اعتمدت عليها خلال اجراء بحثي لدراسة وببحث التخرج لـ أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية كالتالي:

- العتيبي، صلاح. (2024) " نمو التجارة الإلكترونية ". <https://2u.pw/6t6FiLAr>.
- مكاتفة. (2023) " تأثير التجارة الإلكترونية العابرة للحدود في السعودية ". <https://2u.pw/hEaAmUGA> . (1)، 3-17.
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2022) " إطار المعايير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود ". <https://2u.pw/jf9MSal> . (1)، 7-18.
- واس. (2023) " المملكة من أعلى 10 دول نمواً في مجال التجارة الإلكترونية ". <https://www.spa.gov.sa/81d7c1effae>.

2.5.4 المراجع الأجنبية:

أبرز المراجع العربية وطرق البحث التي اعتمدت عليها خلال اجراء بحثي لدراسة وببحث التخرج لـ أثر تحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة عبر الحدود في تطوير التجارة الإلكترونية بـ المملكة العربية السعودية كالتالي:

- الجمارك السنغافورية. " دور منصة التجارة الشبكية NTP في تسهيل ورقمنة الوثائق والبيانات لتيسير التجارة الإلكترونية عبر الحدود ". https://mddb.apec.org/Documents/2022/CTI/WKSP9/22_cti_wksp9_005.pdf . (1)، 5-12.

6.4 الملاحق:

1.6.4 الاستبانة:

اود التنويه بأنه تم عمل الاستبيان بشكل الكتروني وتم توزيعه على العينات المطلوبة لإجراء هذه الدراسة في القطاع اللوجستي والجهات ذات العلاقة،

مرجع الاستبيان ونتائج الدراسة:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSdHGgWEIVBpfl8q8LKewuXaSwlQVGiCrr44kaw_ulOM0KHIAQ/viewform?usp=sf_link

I would like to summarize study "The impact of improving customs procedures and facilitating cross-border trade on the development of e-commerce in the Kingdom of Saudi Arabia" focused on highlighting the development of e-commerce in the Kingdom of Saudi Arabia through improving and developing customs procedures where customs and other border agencies play a crucial role in the movement of e-commerce consignments, serving e-commerce as an engine for innovation and providing huge opportunities for economic and social development by promoting innovation, introducing new patterns of trade, and creating new opportunities for employment and entrepreneurship

The issue of the current situation on some challenges and obstacles that limit the facilitation and acceleration of customs clearance of e-commerce and express shipments through border crossings, which I sought to be within the scope of customs work at border crossings in the Kingdom of Saudi Arabia, specifically at King Khalid International Airport in Riyadh, the subject of the study, and I sought to identify the most prominent ones such as delay in clearing shipments due to the lack of shipment information, which leads to the high operational cost of shipments, different declared prices for products when they arrive at customs, inability to track the status of the shipment as it passes several parties and procedures that keep the customer in a state of confusion, Reducing fraudulent shopping sites according to the Saudi e-commerce classification and compliance, where my current study highlighted how to improve and develop them according to global best practices and innovative solutions for the development of e-commerce.

Referring to the objectives of the study and graduation research on the impact of improving customs procedures and facilitating cross-border trade on the development of e-commerce in the Kingdom of Saudi Arabia by presenting the main objective of the e-commerce development mechanism and addressing the sub-objectives stemming from it, such as re-engineering customs procedures, signing trade exchange agreements for e-commerce for the member countries of the World Customs Organization with Saudi Customs, developing technical linkage with the relevant authorities to serve the tracking of shipments under a unified platform to win the satisfaction of the end consumer, technical linkage with e-commerce platforms and logistics transport companies to speed up customs clearance processes and eliminate customs clearance processes Developing technical linkage with the relevant authorities to track shipments under a unified platform to gain the satisfaction of the end consumer, technical linkage with online shopping platforms and logistics transport companies to speed up customs clearance processes and eliminate tax evasion, as well as data confidentiality governance with the relevant authorities to avoid exploitation by some fraudulent websites and classification of shopping websites according to the Saudi e-commerce compliance controls.

It was concluded that the feasibility of the proposed solutions from linking the relevant authorities to the services that were proposed to increase transparency and gain the satisfaction of e-commerce in the Kingdom, where the mechanism of tracking shipments in a unified platform under the umbrella of the Zakat, Tax and Customs Authority, and expanding the scope of international agreements with member states of the World Customs Organization, where the participants agreed to adopt and continue to upgrade the Kingdom's logistics performance index from the current ranking of 38 to the first 10 places by 2025 Inshallah to achieve KSA goals.

Midocean University

College of Management

Department of Project Management

Title in English

The Impact of Improving Customs Procedures and Facilitating Cross-Border Trade
to Develop KSA e-Commerce.

Prepared by:

Ayed AlGarni

Supervised by:

Dr. Faisal Abdulhameed

Dr. Faiz Jarad

Year:2024